



State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم


السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،


نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الإتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برضاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح


فهداء عبدالعزيز السعود
عضو مجلس الأمة

د. مبارك حمود الطشه



د. عبد اللطيف العجمي
عضو مجلس الأمة


د. أحمد عادل السعيد
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال


١٤/٣/٢٠٢٣

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم

(١٠) لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الإتجار في

السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الإتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها وعلى القوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١١١) لسنة ٢٠١٣ في شأن تراخيص المحلات التجارية،
- وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٢) من المرسوم بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه النص التالي:

المادة (١٢):

"تلتزم المحال والشركات والمؤسسات التجارية بتسجيل السلع والمنتجات في سجل خاص تستحدثه وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض، وتدون فيه بيانات السلعة ومواصفاتها وسعرها قبل التداول، وتلتزم المحال والشركات بوضع ملصق يتضمن البيانات ذاتها على المنتج أو السلعة، وتتحمل المسؤولية عن مدى صحة تلك البيانات والالتزام بها."

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم (١٢ مكرراً أ) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه، نصها الآتي:

مادة (١٢ مكرراً أ):

"يجوز لوزير التجارة والصناعة وقف الشركة أو المؤسسة التجارية ومنعها من مزولة النشاط في حال تعدد الشكاوى المقدمة بحقها، إلى حين تسوية الشكاوى رضاء أو قضاء".

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم

(١٠) لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الإتجار في

السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها

صدر المرسوم بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الإتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها، ومنح في مادته الأولى وزارة التجارة والصناعة اختصاص الإشراف على الإتجار في السلع.

وقد نص القانون في المادة (١٢) منه على أنه: "يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم المحلات والشركات والمؤسسات التجارية بوضع ملصقات أو بطاقات ببيان أسعار بيع كل أو بعض السلع وأجور الخدمات والأعمال الحرفية للمستهلك"، ولما كان النص يجعل مسألة إلزام المحال والمؤسسات التجارية بوضع ملصقات تبين سعر المنتج أو السلعة "جوازياً" لا "وجوبياً" فقد وجب تدخل المشرع لجعلها ضرورية ولازمة؛ بل وشرطاً للسماح والترخيص بتداول المنتج.

وفي الوقت ذاته، ونظراً لما نشهده حالياً من ارتفاعات كبيرة وغير مسبوقة في الأسعار، حيث يستغل بعض التجار الجشعين ضعف الرقابة، وعدم وضوح بعض القواعد المنظمة لتداول السلع والمنتجات ويقومون برفع الأسعار بشكل مبالغ فيه دون مبررات واضحة ومقنعة لتلك الزيادات وبدعوى "العرض والطلب"، ولما كان الأمر كذلك، كان من الواجب التدخل لحماية المستهلكين ووضع قواعد وشروط تحول دون الرفع العشوائي للأسعار.

لذا، وعلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، ألزم الاقتراح بقانون في المادة (١) منه المحال والشركات والمؤسسات التجارية بتسجيل بيانات السلعة أو المنتج في سجل خاص تستحدثه وزارة التجارة لهذا الغرض، على أن تتضمن مواصفات المنتج وسعره قبل التداول، بحيث



State of Kuwait

دولة الكويت

تصبح تلك البيانات دليلاً مرجعياً يعتد به في حال قيام التاجر أو البائع بزيادة سعر المنتج دون مبرر، ويصبح الالتزام بها والعمل بمقتضاها شرطاً لاستمرار تداول السلعة. من جهة أخرى تصدى الاقتراح بقانون في المادة (٢) لعدم تكرار بعض المحال التجارية والشركات للشكاوى التي يتقدم بها المستهلكون، إذ منح وزير التجارة والصناعة الصلاحية لوقف الشركة أو المؤسسة التجارية ومنعها من مزاوله النشاط في حال تعدد الشكاوى المقدمة بحقها وثبوت جديتها، وإلى حين تسوية الشكاوى "رضاء أو قضاء"، وذلك بهدف إلزام الشركات بالتعامل بجدية واهتمام مع الشكاوى التي تقدم بحقها.